المحتويات

المقدمة

أ. الهدف من التعاون
ب. أساسيات التعاون
ج. إطار لتنفيذ سياسة التعاون

الجزء الأول

التعاون مع الجمعيات الوطنية لبناء قدراتها في بلدانها

١. تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على العمل في مجالات محددة
١-١ هدف الأنشطة وطبيعتها
١-٢ التنفيذ والإدارة
١-٣ التنسيق مع أمانة الاتحاد الدولي

الجزء الثاني

التعاون التنفيذي مع الجمعيات الوطنية

٢-١ الشراكات التنفيذية مع الجمعيات الوطنية في بلدانها
٢-١-١ هدف الأنشطة وطبيعتها
٢-١-٢ التنفيذ والإدارة
٢-١-٣ التنسيق مع أمانة الاتحاد الدولي
٢-٢ الشراكات التنفيذية مع الجمعيات الوطنية التي تعمل على الصعيد الدولي
٢-٢-١ هدف الأنشطة وطبيعتها
٢-٢-٢ التنفيذ والإدارة
٢-٢-٣ التنسيق داخل الحركة

المقدمة

وفقاً للنظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، يتمثّل دور ومهمة الجمعيات الوطنية الأساسيان في القيام بالأنشطة الإنسانية داخل بلدانها. وإضافة إلى ذلك، وفي نطاق مواردها، تقدم هذه الجمعيات المساعدات على الصعيد الدولي إلى الضحايا في حالات طوارئ مختلفة ؛ وذلك عبر الجمعية الوطنية للبلد المعني أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتسهم الجمعيات الوطنية أيضاً في تطوير الجمعيات الوطنية الأخرى التي تحتاج لمثل تلك المساعدة، وذلك بغرض تقوية الحركة ككل. وتنظّم الأنشطة الدولية لمكونات الحركة بموجب اتفاقيات جنيف والنظام الأساسي للحركة والقرارات ذات الصلة المعتمدة من قِبل هيئات الحركة النظامية، وخاصة "الاتفاق المتعلق بتنظيم الأنشطة الدولية لمكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر" ("اتفاق إشبيلية"، ١٩٩٧) و"استراتيجية الحركة" (التي اعتمدها مجلس المندوبين في عام ٢٠٠١).

وتتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الجمعيات الوطنية في كل من أنشطتها المحلية والدولية ، خاصة في البلدان التي تعاني آثار النزاعات أو حالات الاقتتال الداخلي أو المعرضة لها ولكن أيضاً في زمن السلم بالنسبة إلى القضايا التي تندرج داخل نطاق مسؤولياتها وفقاً لاتفاقيات جنيف والنظام الأساسي للحركة والقرارات ذات الصلة المعتمدة من قِبل الحركة.

وكثيراً ما تضم اللجنة الدولية قواها إلى جهود الجمعيات الوطنية العاملة في بلدانها في أنشطة يقع الاختيار على تنفيذها معاً لصالح الأشخاص المتضررين من النزاع أو الاقتتال الداخلي. وفي كلٍ من هذه العمليات كثيراً ما تقدم مكونات أخرى مختلفة من الحركة الدعم الفعال الذي قد يتراوح بين التبرع بالموارد التنفيذية والخبرات والقيام بالأنشطة في الميدان جنباً إلى جنب مع اللجنة الدولية و/أو الجمعية الوطنية المضيفة.

وترمي هذه المقدمة إلى إبراز الهدف من تعاون اللجنة الدولية داخل إطار الحركة والأساسيات التي يتعين أن يستند إليها هذا التعاون وإطار تنفيذ سياسة التعاون.

أ. الهدف من التعاون

تنظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى التعاون مع الجمعيات الوطنية واتحادها الدولي كأمر مهم لتنفيذ مهمتها الخاصة وضروري من أجل تحقيق رسالة الحركة، والتي تتمثّل في تفادي المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت وحماية الأرواح والصحة وكفالة احترام الإنسان، لاسيما في زمن النزاع المسلّح وحالات الطوارئ الأخرى.

ويرمي هذا التعاون إلى التعبئة الفعالة لموارد الحركة العديدة واستخدامها من أجل تحقيق الأهداف التالية:

(١) توسيع تغطية الاحتياجات الإنسانية؛
(٢) تحقيق إدارة أكثر فعالية ودرجة أعلى من الجودة للخدمات المقدمة؛
(٣) زيادة الدعم المقدم لعمليات اللجنة الدولية؛
(٤) تعزيز تماسك عمل الحركة ككل؛
(٥) استخدام أوسع لشبكة الحركة من أجل معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وبينما توفّر اللجنة الدولية الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، تود أن ترى الجمعيات الوطنية ككل تساهم في هذا المجهود بعزم وثبات، وتظْهر درجة أعلى من التضامن في ما بينها .

ب. أساسيات التعاون

إن التعاون والشراكة بين اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية واتحادها الدولي بحاجة إلى التطوير وفقاً للأساسيات التالية:

(١) لكل مكون من مكونات الحركة *دور مميز لكنه وثيق الصلة ومتكامل مع الأدوار الأخرى*، كما أن لكل منها قدرات (كفاءات، وموارد مادية ومالية، وشبكات، ومصادر قوة أخرى) يمكن توفيرها للمكونات الأخرى لفائدة من هم بحاجة إلى المساعدة؛
(٢) هناك *التزام واضح بالعمل معاً* من أجل تحقيق الأهداف المقررة بحيث يكون لعمل كل الحركة أقصى تأثير ممكن ؛
(٣) توافق جميع المكونات على أن *تضفي طابعاً رسمياً على الالتزام المذكور* أعلاه، من خلال إنشاء آليات تشاور واتفاقات وعقود عمل واضحة المعالم؛
(٤) هناك التزام بتحقيق التوازن بين تعزيز الأدوار التكاملية وتجميع الموارد من جانب، وإقرار بل *وإبراز أهمية دور كل مكون* من مكونات الحركة في العلاقات والصلات خارج الحركة (مع المنظمات الأخرى والسلطات مثلاً).

هذا هو الشكل الذي يتعين للشراكة داخل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تتخذه، حيث تكون لكل مكون مسؤولياته وقدراته وأنشطته الخاصة والتي تعزز فرصه في العمل بنجاح جنباً إلى جنب مع مكونات الحركة الأخرى.

ويشار إلى الجمعيات الوطنية باعتبارها جمعيات وطنية منفذة عندما تمارس النشاط في بلدانها وجمعيات وطنية مساهمة عندما تشارك في عمليات دولية.

ج. إطار لتنفيذ سياسة التعاون

إن الهدف من تعاون اللجنة الدولية مع الجمعيات الوطنية هو إعطاء أنشطة الحركة فعالية أكبر. وهناك طريقتان أساسيتان لتحقيق ذلك:

(١) تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على مباشرة العمل في زمن السلم وتوفير خدمات ملائمة في زمن النزاع؛

(٢) تعزيز التفاعل التنفيذي في الاستجابة للنزاعات، من أجل الإفادة إلى أقصى حد من مختلف مصادر قوة الحركة لصالح الأشخاص المتضررين من النزاعات أو حالات الاقتتال الداخلي وآثارها المباشرة.

وينعكس هذان النهجان الواسعان في نوعين من التعاون يشملان ثلاثة أنماط مميزة من العلاقات بين اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية. ويتعين فهم أشكال التعاون هذه بوصفها عمليات دينامية وتفاعلية تشهد إسهاماً متبادلاً لعمل كل من اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية في عمل الطرف الآخر وانتفاعاً متبادلاً من عمليهما. إلا أن كل شريك، أياً كان نوع التعاون، يلعب دوره الخاص ويفي بمسؤولياته على نحو مختلف وفقاً للظروف والنتائج المتوقعة. ويرد أدناه وصف لنوعي تعاون أساسيين بين اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية.

١. التعاون مع الجمعيات الوطنية لبناء قدراتها في بلدانها

تعزيز قدرة الجمعية الوطنية على العمل في مجالات محددة

توفّر اللجنة الدولية خبراتها في مجالات معينة لجميع الجمعيات الوطنية من أجل تعزيز قدرتها على القيام بالأنشطة محلياً وفقاً للأولويات والخطط الخاصة بها. والمقصود من هذا الدعم هو مساعدة الجمعيات الوطنية على الإسهام الأكثر فعالية في عمل الحركة الهادف إلى تفادي وتخفيف المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاعات وحالات الاقتتال الداخلي.

٢. التعاون التنفيذي مع الجمعيات الوطنية

الشراكة التنفيذية هي شكل من أشكال التعاون بين مكونين أو أكثر من مكونين من مكونات الحركة تجمع بعض مواردها أو كامل مواردها من أجل الإسهام في تحقيق أهداف مشتركة أو منسقة في إطار عملية معينة.

٢-١ الشراكات التنفيذية مع الجمعيات الوطنية في بلدانها

تستجيب الجمعية الوطنية للاحتياجات الناجمة، في بلدها، عن النزاع أو الاقتتال الداخلي أو آثارهما المباشرة. وحينما تنفذ اللجنة الدولية مهمتها الدولية في نفس البلد، يتعين على كل من المكونين، متى كان ذلك ممكناً، أن يجمعا قدراتهما ومواردهما في القيام بالعمليات الإنسانية والوفاء باحتياجات السكان.

٢-٢ الشراكات التنفيذية مع الجمعيات الوطنية التي تعمل على الصعيد الدولي

تمتلك جمعيات وطنية كثيرة الموارد والإرادة اللازمة للعمل على الصعيد الدولي مع اللجنة الدولية، وهي مستعدة للإسهام في العمليات بطرق متنوعة تتراوح ما بين المساعدات المباشرة النقدية أو العينية أو بالموارد البشرية والمساهمة في إدارة عمليات ميدانية معقدة.

وفي غالبية الحالات الميدانية الحالية يمكن لأنماط التعاون الثلاثة المشار إليها أعلاه أن تتزامن، وغالباً ما تتزامن بالفعل، في سياق معين ، وتحتاج إلى الدقة في تنظيمها وإدارتها من أجل تحقيق النتائج المرتقبة. وفي جميع الأوقات يتعين أن يكون التعاون بين اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية في صالح الأشخاص المتأثرين بالنزاع وأن يسفر عن منافع متبادلة للشركاء المعنيين.

الجزء الأول
التعاون مع الجمعيات الوطنية لبناء قدراتها في بلدانها

١. تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على العمل في مجالات محددة

١-١ هدف الأنشطة وطبيعتها

إن الهدف الرئيسي لإسهام اللجنة الدولية في تطوير الجمعيات الوطنية يتمثّل في تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية، في زمن السلم وخاصة في حالات العنف المسلّح، على تحقيق رسالتها والقيام بأنشطة محددة ترمي إلى تفادي وتخفيف المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاع المسلّح أو الاقتتال الداخلي. ويتمثّل الهدف الأوسع في تقوية أنشطة الحركة ككل وتحقيق المزيد من الترابط بين المهام الإنسانية المتصلة بالنزاع الملقاة على عاتق مختلف مكونات الحركة.

وتحترم إسهامات اللجنة الدولية في تطوير الجمعيات الوطنية خطط التطوير الوطنية لتلك الجمعيات. فالهدف من إسهاماتها هو تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على توفير الخدمات التي تلبي ما تم تحديده من احتياجات في مجالات تسطيع اللجنة الدولية أن تقدم خبراتها ودعمها. وتشمل هذه المجالات، وهي وثيقة الصلة بالمهام المنوطة باللجنة الدولية في اتفاقيات جنيف والنظام الأساسي للحركة والقرارات ذات الصلة لهيئات الحركة النظامية، ما يلي:

- تعزيز القانون الدولي الإنساني ونشر المعرفة بمبادئ الحركة ومثلها وأنشطتها بين صفوف جمهور داخلي وخارجي على سواء؛
- التأهب وتقديم الرعاية الصحية وخدمات الإغاثة في حالات النزاع والاقتتال الداخلي ، في إطار تنسيق وثيق مع الجمعيات الوطنية؛
- إعادة الروابط العائلية عبر شبكة الصليب الأحمر والهلال الأحمر العالمية للبحث عن المفقودين؛
- التوعية بمخاطر الألغام والنبائط غير المنفجرة؛
- دعم الجمعيات الوطنية في مسائل قانونية معينة مثل الاعتراف بالجمعيات أو إعادة تشكيلها وصياغة النظام الأساسي أو تعديله والإعداد للاجتماعات النظامية للحركة.

ويتضمن نهج اللجنة الدولية في تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على العمل في مجالات محددة تقديم الدعم والنصح والخبرة من أجل بناء ما يلي:

(أ) حس الجمعية الوطنية بـ "ملكية" البرامج والتزامها بتنفيذ أنشطة البرنامج واستدامتها؛

(ب) تخطيط وتنظيم كل البرامج بما يكفل القيام بالأنشطة والخدمات بكفاءة وفعالية على الصعيد الوطني وعلى مستوى الفروع؛

(ج) المهارات والخبرات اللازمة بين صفوف كوادر الجمعية الوطنية من أجل تنفيذ أنشطة البرنامج وإدارتها ؛

(د) شبكة العلاقات مع جميع الأطراف المعنية ببرامج محددة، بما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء وتحسين التنسيق وإقامة جذور في البيئة المحيطة خارج الجمعية؛

(هـ) توافر وملاءمة الأدوات وغيرها من الموارد اللازمة للقيام بالأنشطة المقررة على نحو يتسم بالاحتراف والكفاءة.

وتعمل اللجنة الدولية مع إحدى الجمعيات الوطنية أو معها جميعاً في مجال أو أكثر من المجالات المذكورة أعلاه، وذلك في حدود مواردها وأولوياتها. وتقوم بأنشطة طويلة المدى وتقدم الدعم للجمعيات الوطنية بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع أمانة الاتحاد الدولي.

وثمة حاجة أيضاً لتعبئة موارد الحركة وقدراتها من أجل تحقيق مهام أخرى حددتها اتفاقيات جنيف والنظام الأساسي للجنة الدولية مثل الترويج لمسائل تتعلق بالقانون الدولي الإنساني. وتستطيع اللجنة الدولية أداء تلك المهام من خلال الاضطلاع بدورها الرائد في هذا المجال وتزويد الجمعيات الوطنية بالتوجيهات الخاصة بكيفية الانخراط في الحوار حول القضايا الإنسانية التي تعني كل مكونات الحركة وكيفية إجراء هذا الحوار وهوية الأطراف المشاركة فيه.

٢-١ التنفيذ والإدارة

لكل من مجالات الإسهام في تطوير الجمعيات الوطنية المذكورة أعلاه أهداف واضحة. وهناك مجال للإبداع في المناهج المتبعة وفي تحديد الأنشطة التي تلائم ظروف العمل المحلية وتفي بالاحتياجات التي تم التعرف عليها. ويمكن للجمعيات الوطنية أن تنفّذ هذه الأنشطة بطرق متنوعة قد تختلف من بلد آلى آخر. ويتعين الإبقاء قدر الإمكان على طريقة كل جمعية في العمل.

وتسعى اللجنة الدولية إلى زيادة قدرة الجمعيات الوطنية عبر دعم الجمعيات باعتبارها مؤسسات لها هياكلها الخاصة وتتخذ بنفسها القرارات المتصلة بمستوى عملياتها. وتحدد الجمعيات بالتشاور مع اللجنة الدولية أهداف التعاون وخطط العمل والميزانيات. كما تتولى الجمعية الوطنية التصميم والإدارة والتنفيذ والمراقبة بالنسبة إلى الأنشطة التي تقوم بها كافة وحداتها، وتتحمل مسؤوليتها النهائية.

وتسهل اللجنة الدولية تنفيذ أنشطة الجمعيات الوطنية من خلال ضمان توفر المعلومات التقنية الملائمة. وتؤمن ذلك عبر الوسائل التالية:

(أ) توفير الدعم المنتظم للجمعيات الوطنية بواسطة مندوبيها وغيرهم من الموظفين ذوي الخبرة التقنية، وتقديم المساعدات المادية والمالية في مجالات معينة، بغية مساعدة الجمعيات على أداء مهامها والوفاء بمسؤولياتها؛

(ب) إمداد الجمعيات الوطنية بالخبرة التقنية الخاصة بأحداث وأنشطة معينة يتطلب تنفيذها تعزيز قدرات الجمعية في هذا المجال؛

(ج) حشد الدعم من جمعيات وطنية أخرى في مجالات محددة والحفاظ على دور المراقبة والدعم فيما يتعلق بإنجاز الأهداف المتفق عليها؛

(د) توفير إمكانية انتداب المندوبين لمساعدة الجمعيات الوطنية حيث يستطيعون تولي مسؤوليات تنفيذية أو إدارية أو تقديم الدعم في البرامج أو المجالات المتفق عليها بين اللجنة الدولية والجمعية الوطنية.

وأياً كان الشكل الذي يتخذه الدعم المقدم من قِبل اللجنة الدولية، يقَدم بروح الشراكة بغية نقل الدراية التقنية ومن ثم تحقيق الهدف العام المتمثل في تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على العمل بصورة مستدامة. وعندما تقوم اللجنة الدولية بتغطية نفقات موظفي الجمعية الوطنية من أجل أنشطة دائمة، ينبغي التنبه إلى تفادي التبعية المفرطة. ويجب أن توضع منذ البداية استراتيجية لانسحاب تدريجي للجنة الدولية تشمل مساعدة الجمعية الوطنية على إيجاد مصادر دعم بديلة. كما يتعين أيضاً تجنب تبعية الجمعية الوطنية لأنظمة للجنة الدولية الإدارية.

وبهذا يجب أن تعطى الأولوية لتعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على تقديم الخدمات أو القيام بالأنشطة الميدانية، فيما يتواصل دعم دورها في تنسيق البرامج وإدارتها.

وتضمن الاتفاقات المكتوبة بين اللجنة الدولية ومختلف الجمعيات الوطنية وضوح الأهداف بالنسبة إلى كل شريك، كما تكفل استناد علاقات العمل إلى فهم مشترك لأدوار ومسؤوليات كل طرف. ويتعين وجود تعهد لفترة ثلاث إلى خمس سنوات يقدم خلالها الدعم اللازم لبناء قدرات جمعية وطنية معينة، ويفضل أن يتم ذلك في إطار اتفاق متعدد الأطراف يحدد أيضاً الأهداف العامة وإجراءات إدارة الشراكة. كما يتعين تعزيز مثل هذا الاتفاق باتفاقات تعاون سنوية تحدد النتائج المتوقعة وتضع خطط العمل والميزانيات للسنة الواحدة.

إن الغرض من أي اتفاق يتم عقده بين إحدى الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية هو إمكان استخدامه باعتباره أداة فعالة لإدارة تنفيذ البرامج. ومن هنا تأتي أهمية أن تتسم شروط هذا الاتفاق، خاصة ما يتعلق منها بالإجراءات الإدارية المحددة، بالدقة والشفافية الكاملة.

١-٣ التنسيق مع أمانة الاتحاد الدولي

تتحمل الجمعيات الوطنية المسؤولية الأولى بالنسبة إلى تطورها. وتحترم اللجنة الدولية هذا الأمر في كافة مساعيها الرامية إلى بناء القدرات. وفي الكثير من الحالات تحصل الجمعيات الوطنية على مساندة أمانة اتحادها الدولي الذي يضطلع بالدور الرائد بالنسبة إلى تنسيق هذا النوع من الدعم الدولي. وتتولى اللجنة الدولية التنسيق والتوافق بين أنشطة بناء القدرات الخاصة بها في مجالي التخطيط والتنفيذ وأنشطة الاتحاد الدولي أو أي جمعية من الجمعيات الوطنية الأخرى المعنية.

هذا وتشجع اللجنة الدولية وتدعم التنسيق المنتظم بين ممثلي جميع مكونات الحركة التي تسهم في تطوير جمعية وطنية معينة. وتركّز جهود التنسيق على ضمان أن يكون الدعم المقدم من المكونات المختلفة متجانساً وملائماً، وعلى مراقبة الأنشطة التي تحصل على الدعم.

أما البلدان أو المناطق التي تقوم فيها الجمعيات الوطنية و/أو الاتحاد بتطوير وتطبيق أدوات التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين مثل خطط التنمية الوطنية و"استراتيجية اتفاقات التعاون"، فتلعب اللجنة الدولية دوراً فعالاً في عملية صياغة تلك الخطط وتنفيذها. ويتم التنسيق بين هذه العملية من جانب وصياغة الاتفاقات الثنائية بين اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية التي أشرنا إليها أعلاه من جانب آخر.

الجزء الثاني
التعاون التنفيذي مع الجمعيات الوطنية

٢-١ الشراكات التنفيذية مع الجمعيات الوطنية في بلدانها

٢-١-١ هدف الأنشطة وطبيعتها

تتحمل الجمعيات الوطنية العاملة في بلدانها واللجنة الدولية مسؤولية مشتركة في تقديم المعونة الإنسانية للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة وحالات الاقتتال الداخلي وآثارها المباشرة. وتعمل الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية معاً على تلبية احتياجات الضحايا عبر برامج وخدمات متنوعة تتصل في غالبيتها بالرعاية الطبية الطارئة (الإجلاء والإسعافات الأولية على وجه الخصوص) والإغاثة والبحث عن المفقودين.

وبهذا يتمثّل الهدف الرئيسي من التعاون بين الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية في الوصول إلى الأشخاص المتأثرين بالنزاع والاستجابة لاحتياجاتهم بأسرع وأكفأ ما يمكن. غير أن ذلك يجب أن يتم دائماً بطريقة تحافظ على قدرة الجمعيات الوطنية على العمل كمؤسسات مستقلة وتكفل المزيد من القدرة على الاستجابة الناجحة للاحتياجات. فالشبكة الواسعة التي تملكها جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، والسرعة التي يمكن بها تعبئة موظفي الجمعيات الوطنية وتأمين وصولهم إلى أماكن الاضطرابات، ومعرفتهم الوثيقة بالظروف المحلية، تعد كلها عناصر قوة أساسية بالنسبة إلى اللجنة الدولية في تخطيط عملياتها وتنفيذها.

وكلما بدا ذلك ممكناً، تعطي اللجنة الدولية الأولوية للشراكة التنفيذية مع الجمعية الوطنية للبلد الذي تتم فيه العملية. ذلك أن الاعتبارات الأولية وراء هذا التوجه تكمن في ضرورة الحفاظ على عدم تحيز مكونات الحركة واستقلالها وحيادها ـ ظاهرياً وفعلياً ـ لدى قيامها بأنشطتها الإنسانية والقدرة على الوصول إلى أولئك الذين يحتاجون للحماية والدعم والإبقاء على الصلة بهم.

أما في الحالات التي تتولى فيها اللجنة الدولية دور الوكالة الرائدة (كما يحدده "اتفاق إشبيلية")، فإنها تكفل أيضاً إمكانية استمرار الدعم الذي تقدمه كل من الجمعيات الوطنية المساهمة وأمانة الاتحاد الدولي إلى الجمعية الوطنية المضيفة قبل تنفيذ العملية، شرط أن يتم هذا الدعم في ظل تنسيق ملائم وأن يراعي ما يطرأ من تغيير في البيئة التي تجري فيها العملية كما يأخذ في الاعتبار قدرات الجمعية الوطنية وأولوياتها.

٢-١-٢ التنفيذ والإدارة

في ظل الشراكة التنفيذية بين إحدى الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية، يمكن أن تنفذ الأنشطة بالمشاركة أو في بعض الحالات، يفوض للجمعية الوطنية تنفيذها كاملة مع الإشراف أو المراقبة المنتظمة من قِبل اللجنة الدولية.

ويتفاوت مدى ما تتمتع به الجمعية الوطنية من استقلالية في إدارة هذه الأنشطة، وذلك تبعاً للقدرة التنفيذية للجمعية وظروف العمل في الميدان.

وفي ظل هذا الشكل من التعاون الذي يتضمن تحقيق أهداف اللجنة الدولية الخاصة والاعتماد على ميزانياتها، تبقى اللجنة الدولية نفسها مسؤولة وتحتفظ بالتالي بدور مهم. ويتعين مع ذلك البحث قدر الإمكان عن سبل بناء قدرات الجمعية الوطنية مع توفير التدريب الذي تقدمه اللجنة الدولية وفقاً للحاجة.

وتكفل اللجنة الدولية أن عملية إدارة الموارد الإضافية التي تعبئها الجمعية الوطنية من أجل القيام بأنشطة الشراكة تأخذ بعين الاعتبار الطابع المؤقت لتوفر هذه الموارد وارتباطها بالحالة الطارئة. ويتعين على وجه الخصوص تجنب الأعباء غير الضرورية التي قد تعرقل التخفيض المتدرج للأنشطة في الوقت المناسب. ويجب أن تراعي ذلك جميع الاتفاقات التعاقدية والإجراءات الإدارية.

ومن أجل إضفاء طابع رسمي على الشراكة التنفيذية، فإن اتفاقات مكتوبة موقعة بين اللجنة الدولية والجمعية الوطنية تحدد الأهداف المطلوبة والأدوار والمسؤوليات المتبادلة فضلاً عن خطط العمل والميزانيات المقابلة. ويتم الاتفاق على نحو واضح حول الإجراءات المالية والإدارية وتلك المتصلة بكتابة التقارير، ويعد ذلك جزءاً لا يتجزأ من مثل تلك الاتفاقات. وقد تكون مكونات أخرى من الحركة طرفاً أيضاً في مثل تلك الاتفاقات إذا ما كانت منخرطة في تنفيذ المشروع أو البرنامج نفسه.

وحينما تعمل اللجنة الدولية جنباً إلى جنب مع الجمعية الوطنية في الميدان، فإنها تتقاسم مع الجمعية الوطنية مبادئها التوجيهية المتعلقة بالاتصالات والأمن وتشجعها على اعتمادها وتنفيذها كلياً أو جزئياً.

٢-١-٣ التنسيق مع أمانة الاتحاد الدولي

في الحالات التي تشهد انخراط اللجنة الدولية في شراكة تنفيذية مع جمعية وطنية في بلدها، يقع عبء كبير على امكانات الجمعية الإدارية منها والتنفيذية. وقد تحتاج الجمعية الوطنية إلى دعم إضافي من أمانة الاتحاد الدولي من أجل تحسين نظمها وإجراءاتها فضلاً عن الإبقاء على برامجها وأنشطتها الأساسية.

وتعمل اللجنة الدولية بصورة فاعلة على تعزيز الدعم الذي تقدمه أمانة الاتحاد الدولي من أجل تطوير قدرة الجمعيات الوطنية على الوفاء بالمتطلبات الإدارية اللازمة لمواجهة الأوضاع الميدانية. وقد يتم عقد اتفاقات خاصة لهذا الغرض بين اللجنة الدولية والاتحاد. وربما نصت هذه الاتفاقات على أن تقدم اللجنة الدولية الدعم في مجالات معينة تتطلب خبرات يوفرها الاتحاد وتعد ضرورية لحسن سير العمليات.

أما في الحالات التي تتولى فيها اللجنة الدولية دور الوكالة الرائدة يتم وضع آليات للتنسيق تشمل جميع مكونات الحركة المتواجدة والنشطة في الميدان. وتعمل تلك الآليات بالانتظام اللازم لتلبية احتياجات العملية المحددة. وعندما يكون التعاون التنفيذي مكثفاً ويتضمن سلسلة واسعة من الأنشطة، فقد يتوجب وضع آليات تنسيق على مستويين مختلفين، هما التخطيط والإدارة الاستراتيجيين من جانب والأنشطة المتعلقة بالبرامج من جانب آخر.

وفي حالات النزاع والاقتتال الداخلي تطلق الأنشطة التنفيذية وما يتصل بها من نداءات توجهها أمانة الاتحاد الدولي بتنسيق وثيق وبالاتفاق مع اللجنة الدولية وهي الوكالة القائدة للحركة في مثل تلك الظروف.

٢-٢ الشراكات التنفيذية مع الجمعيات الوطنية التي تعمل على الصعيد الدولي

٢-٢-١ هدف الأنشطة وطبيعتها

ترمي الشراكة التنفيذية إلى تعزيز القرب من الأشخاص المتضررين من النزاع المسلّح وتحسين القدرة على الوفاء باحتياجاتهم على نحو أفضل عبر نهج متماسك ومنسق تتبناه الحركة. وسوف تشجع اللجنة الدولية مشاركة الجمعيات الوطنية في عملياتها الميدانية، بهدف تحقيق ذلك الهدف، كما ستلتزم بالتعاون الفاعل مع الجمعيات الوطنية القادرة على الإسهام بالموارد البشرية والتقنية والمالية.

وتفضل اللجنة الدولية الإسهامات المباشرة مثل الدعم النقدي وإعارة الموظفين وتقديم السلع والمواد والمعدات العينية، بالنسبة إلى بعض أنواع الأنشطة أو السياقات التي تتطلب ترابطاً كلياً ونهجاً إدارياً موحداً. وتدير اللجنة الدولية الأنشطة المتصلة بالمهمة المنوطة بها على نحو مستقل، لكنها تعتمد على الإسهامات المباشرة من قبل الجمعيات الوطنية للقيام بذلك. وفي المقابل، تعزز اللجنة الدولية جهودها الرامية إلى الدفاع عن مصالح تلك الجمعيات الوطنية. وتكفل على وجه الخصوص أن تستخدم إسهامات تلك الجمعيات استخداماً مناسباً وفعالاً وفقاً لتوقعات نظرائها المحليين. وتبذل تلك الجهود بالتشاور مع الجمعيات الوطنية المعنية.

ويمكن إقامة الشراكات التنفيذية مع الجمعيات الوطنية حينما تتولى اللجنة الدولية دور الوكالة الرائدة للحركة وفي الحالات الأخرى كذلك، شرط أن تعمل الجمعيات الوطنية المساهمة داخل إطار النظام الأساسي للحركة وأن تنسق أنشطتها مع الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الدولية أو الجمعية الوطنية للبلد المعني.

وسوف يتم اعتماد الشراكات التنفيذية في كلتا الحالتين، أساساً ولكن ليس حصراً ، بالنسبة إلى الأنشطة التي تندرج ضمن أهداف اللجنة الدولية وميزانيتها. وتقوم اللجنة الدولية بدعم التنفيذ والإدارة المباشرين لأنشطة الجمعيات الوطنية الساهمة في الموقع (على هيئة مشاريع وبرامج) إذا ما اعتبرت تلك الأنشطة قابلة للتنفيذ والمساهمة مساهمة إيجابية في العملية الشاملة:

(أ) يتم تعزيز الشراكات التنفيذية المتعلقة بالقيام بأنشطة تخطط لها اللجنة الدولية وتضع لها ميزانية عبر أنواع عدة من التعاون (الإسهام المباشر بالموارد، الاشتراك في المهام التنفيذية، تنفيذ البرامج أو المشاريع، إلخ.). ويتم الإدراج الكامل لتلك الشراكات داخل النظم الإدارية والإجرائية الخاصة باللجنة الدولية؛ وتظل اللجنة الدولية مسؤولة عن إتمامها بنجاح؛

(ب) ويمكن النظر في إقامة شراكات تنفيذية للقيام بأنشطة لم تخطط لها اللجنة الدولية ولم تضع لها ميزانية في الحالات التي تكون فيها بيئة العمل الإنساني مستقرة نسبياً أو في ظل أوضاع انتقالية. ولا تعد هذه الشراكات بمثابة وسيلة لجمع الأموال لصالح عمليات اللجنة الدولية ولا تتطلب تطبيق نظم

وإجراءات المحاسبة الخاصة باللجنة الدولية. بيد أن اللجنة الدولية تسعى مع ذلك لتأمين الترابط في التنفيذ عبر التنسيق على المستوى العام.

أما في البلدان المتأثرة بالنزاع المسلّح أو الاقتتال الداخلي، قد تسعى أيضاً اللجنة الدولية ، بالتعاون الوثيق مع الجمعية الوطنية المضيفة، إلى تسهيل وتعزيز مشاركة الجمعيات الوطنية المساهمة بما يدعم ويحسن قدرة الجمعية المضيفة على إدارة الاستجابة للطوارئ، مشكلة بذلك شراكة تنفيذية ثلاثية الأطراف. ومن ثم تصبح استمرارية البرنامج ميسرة على الأقل ، وإن لم تكن مضمونة ، في حال انسحاب اللجنة الدولية.

وقد تعمل أيضاً اللجنة الدولية على إنشاء علاقات محددة واستراتيجية أو إقامة حوار فعال مع جمعيات وطنية مختارة في مجالات ذات اهتمام مشترك وحاجات متواترة، وقد يشمل ذلك عمليات وبرامج وغيرها من الأنشطة الدولية.

٢-٢-٢ التنفيذ والإدارة

قد يختلف تنظيم الشراكات التنفيذية بين اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية المساهمة وإدارتها بالنسبة إلى العمليات الجديدة والجارية، لاسيما حين تكون هناك قيود إدارية وأمنية تتعلق بمسرح العمليات. وإضافة إلى ذلك، ففي الأوضاع الانتقالية بين العمليات العدائية الخطيرة والاستعادة الكاملة للسلام، تسعى اللجنة الدولية لضمان استمرارية الاستجابة للاحتياجات عبر استخدام الأدوار والمسؤوليات المتكاملة لمختلف مكونات الحركة.

ففي العمليات **الجديدة**، تسعى اللجنة الدولية قدر الإمكان لإشراك الجمعيات الوطنية منذ المراحل المبكرة ـ وإن لم يكن بالضرورة عبر تنفيذ المشاريع من خلال هياكل إدارية منفصلة، مما يفرض أعباء كبيرة من حيث التنسيق والإدارة على تنظيم بعثة اللجنة الدولية. وفي مثل تلك الحالات تطلب اللجنة الدولية من الجمعيات الوطنية توفير الموارد (عبر التعبئة السريعة للمواد العينية) واختيار كوادر متخصصة تملك المؤهلات والخبرة اللازمة للمشاركة في أعمال التقييم السريع وفي تنفيذ الأنشطة. وتتم تعبئة ونشر تلك الموارد وفقاً للبنية الإدارية والإجراءات التنفيذية الخاصة باللجنة الدولية. وقد يطْلب من موظفي الجمعيات الوطنية المساهمة الاشتراك في تخطيط البرامج والمشاريع التي قد تتحمل جمعياتهم الوطنية، في مرحلة لاحقة، المزيد من المسؤوليات بالنسبة إلى تنفيذها.

وخلال الربع الثاني من كل عام قد تدعو اللجنة الدولية الجمعيات الوطنية إلى الإعراب عن رغباتها في العمل في أماكن معينة أو حول قضايا محددة تشملها العمليات **الجارية**. وتولي اللجنة الدولية العناية الواجبة لمثل ذلك التعبير عن اهتماماتها ، والذي قد تترتب عنه أنماط مختلفة من الإسهامات.

وتحقيقاً لإدارة الشراكات التنفيذية بطريقة شفافة، يتم إعداد جميع الترتيبات الإدارية والمالية مسبقاً. كما تتخذ الشراكات طابعاً رسمياً عبر اتفاقات تعاقدية مكتوبة. ويمكن استخدام عدة أنواع من العقود، حسب شروط الشراكة وظروفها. وتتضمن جميع تلك العقود المعلومات التالية:

(١) أهداف الشراكة، وجداول زمنية لتحقيقها؛
(٢) الميزانية؛
(٣) أية متطلبات خاصة يتعين الوفاء بها عند تنفيذ المشروع أو النشاط عبر الشراكة؛
(٤) قائمة تفصيلية بإسهامات كل طرف؛
(٥) التدابير الإدارية المعتمدة لإدارة الشراكة، خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل واللوجستيات.

وحينما تعرب الجمعيات الوطنية عن الرغبة في الاشتراك في أنشطة اللجنة الدولية، فإن اللجنة تطلب التزامات ثابتة تشمل عرضاً إيجابياً ل"بيان بالقدرات".

ويمكن لجمعيات وطنية مختلفة أن تشكل سوية شراكة ع اللجنة الدولية، وهو ما يحدث مثلاً حين تمول إحدى الجمعيات الوطنية جمعية أخرى من أجل القيام بنشاط محدد بالشراكة مع اللجنة الدولية. ويتم تحديد تفاصيل مثل تلك العلاقة في اتفاق الشراكة التعاقدي.

٣-٢-٢ التنسيق داخل الحركة

تتولى اللجنة الدولية المسؤولية بشأن تعزيز وتوجيه إسهام الجمعيات الوطنية المساهمة واشتراكها في عمليات الإغاثة الدولية في البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلّحة وحالات الاقتتال الداخلي وآثارها المباشرة. وهي تقوم بذلك بموجب النظام الأساسي للحركة و"اتفاق إشبيلية" وسياسات الحركة الأخرى ذات الصلة بمثل تلك الحالات، ويتم ذلك بالتشاور مع الجمعية الوطنية للبلد المعني.

وحينما تتولى اللجنة الدولية دور الوكالة الرائدة، تنفّذ الأنشطة الخاصة بها بينما تتولى في الوقت نفسه المسؤولية عن تنسيق استجابة الحركة. وبكلتا الصفتين تعتمد اللجنة الدولية الشراكات التنفيذية أساساً ولكن ليس حصراً بالنسبة إلى الأنشطة المندرجة ضمن أهدافها وميزانيتها.

ومن الضروري أن ينسق عمل مكونات الحركة في عملية معينة، لاسيما فيما يتعلق بالأمن والاتصالات واللوجستية.

وتحدد اللجنة الدولية نهجها إزاء تنسيق أنشطة الحركة على أساس شامل، بيد أن هذا النهج يطبق بطريقة خاصة في كل عملية وتتم مراجعته بانتظام. وتحدد التفاصيل الإدارية في إطار للتنسيق في الميدان والتي تشمل ما يلي:

(١) معلومات حول كيفية إسهام كل من الجمعيات الوطنية والاتحاد في العملية عبر مختلف الموارد المتوفرة ؛
(٢) الخدمات التي تستطيع اللجنة الدولية تقديمها للجمعيات الوطنية والاتحاد في بلد تنفيذ العملية، مثل اللوجستية البرية والجوية والإقامة وتوفير المكاتب والمخازن والتخليص الجمركي، إلخ؛

(٣) الشروط التي يجب أن توافق عليها الجمعيات الوطنية وتلتزم بها لكي تستطيع الإفادة من خدمات اللجنة الدولية. وتتصل تلك الشروط بأمور مثل إدارة الأمن والعلاقات مع السلطات والتنسيق مع الوكالات الإنسانية الأخرى واللوجستية والعلاقات مع الإعلام واستخدام الشارة واستخدام الحراس المسلّحين، إلخ؛
(٤) آليات التنسيق المقررة التي تضع أهدافاً واضحة وتحدد الأعضاء الدائمين والمواقع وإجراءات العمل، على نحو يؤمن آليات التشاور المناسب وتبادل المعلومات بشأن العمليات والبرامج.

ويمكن للجمعيات الوطنية المساهمة أو الاتحاد الاستفادة من خدمات اللجنة الدولية لدى المشاركة في أنشطة ميدانية، شريطة الوفاء بالتزامها بأن تكون جزءاً من نهج شامل للحركة. وفي حال لم يفض النقاش إلى اتفاق نهائي أو لم يتوصل إلى التزام باحترام الإطار المقرر، فإن اللجنة الدولية لا تقدم أية خدمات.

ويجري نشر "فرق التقييم والتنسيق في الميدان" أو "وحدات الاستجابة للطوارئ" أو غيرها من الأنماط التنفيذية الخاصة بالاتحاد الدولي في ظل تنسيق وثيق مع بعثة اللجنة الدولية الميدانية أو مقر اللجنة الدولية الرئيسي وشريطة الحصول على موافقتهما. وتحدد اللجنة الدولية كيفية إدارة وتنسيق مثل تلك الأدوات مع النظم والإجراءات الإدارية الخاصة باللجنة الدولية في إحدى حالات النزاع المسلّح أو الاقتتال الداخلي.

وسعياً وراء توضيح أهدافها الخاصة وأهداف الأطراف الأخرى، تعلن اللجنة الدولية عن النهج المعتمد لكل عملية، وتبرز أولوياتها الرئيسية وتشير إلى احتمالات مشاركة الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي وتحدد تفاصيل وشروط مشاركتها. وينتظر من مكونات الحركة الأخرى المشاركة احترام قرارات اللجنة الدولية والإسهام في العملية داخل الإطار المحدد.